

من باب التعزير قوله والخيرات المودعة في يد بني لاث مال يودي من  
 الحيوان لا يجوز قتله قال في الترخيب نفعه عن المحيط بكرة ان  
 يقتل ما لا يودي به انتهى والمراد بالكرامة كرامة الخبيث لا ما اذا اطلقت  
 في باب التعزير بما ذكره انتهى كلام الخبير الرضوي وقال العلائي في شرح  
 الشرايين من باب التعزير وانما النجس بوجوب قتل كل مودعي  
 انتهى وانما العلامة ابن حجر الشافعي باليه اذ لم يكن دفعه الا بالحق  
 جاز وعبارته في الخفة وقصيدة جواز قتل شئ الجراد على هرقه  
 مطلقا كذا قال القاضي يدفع عن نحو ربح بالاحتفال لم يرد فيه  
 الا بالحق جاز انتهى وفي شرح العباد قال القاضي حيا يجوز هرق  
 النمل الصغير كالجراد اذ اعم ارضاء ولم يكن اندفاعه الا بالحق انتهى  
 وقال العلامة الرضوي في شرح المنهاج ولو تضرر بجراد او غل فيه  
 كما لصايل فان تعين احواله طريقا لدفعه جاز انتهى وفي كتاب  
 مطلوب المؤمنين من كتب ائمة الحنفية للشيخ بدر بن تاج بن عبد  
 الرحيم اللامعوري من فصل في احوال وقتل الحيوانات اختلف الناس  
 في قتل الجراد قال بعضهم لا يجوز قتله وقال اهل الفقه كلهم لا بأس  
 بقتله فاما من كره قتله قال لانه خلق من خلق الله تعالى كل من  
 رزق الله تعالى يحيى عليه العلم وامامت قال لا بأس به فلات  
 في تركه افساد الاموال وقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم قتل المسلم  
 اذ اراد احذ ماله فالجراد اذ اراد افساد ماله فهو اولى ان يجوز قتله  
 الا ترى انهم انفعوا له يجوز قتل الحية والعقرب لانهما يودي بال  
 الانسان وكذلك الجراد كذا في بيان ابي الليث انتهى فوضوح عبارة  
 فقهاء الاسامية انه اذا تعين احواله طريقا لدفعه جاز احواله  
 عند السادة الشافعية رضي الله عنهم وفي هذه السنة اعني سنة

سنة

### في الامر بالمعروف

في حديثي وفروا للهي  
 واحفوا الشوارب

في حديثي وفروا للهي  
 واحفوا الشوارب